دور الاستثمار المحلي الفلاحي في دعم التمويل الذاتي للجماعات الإقليمية في الجزائر – ولاية الوادي نموذجا

The role of local agricultural investment in supporting self-financing Regional groups in Algeria- El Oued Province as a model

صحراوي العيد،جامعة الوادي، laidsahraoui85@gmail.com

محمودي بشير، جامعة الوادي، bachirmahmoudi@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/02/12 تاريخ القبول:2020/06/27 تاريخ النشر:2020/12/31

ملخص:

لقد حاول الباحث البحث في الاستثمار المحلي كوسيلة لدعم مالية الجماعات الإقليمية والتي تعاني من عجز فادح، هذا العجز يعود بالسلب على العملية التنموية،وفي هذا العمل تمالتطرق إلى مواطن الخلل وسبل معالجتها، وتوصلت الدراسةإلى أن الاستثمار المحلي غير مستغل بشكل جيد في الجزائر وخاصة في ولاية الوادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلي؛ الجماعات الإقليمية؛العجز المالي؛الاقتصاد المحلي؛ الاستثمار الفلاحي؛التمويل الذاتي.

تصنيف *JEL : O13،Q13.*

Abstract:

The researcher tried to search in the local investment as a means to support the financials of the regional groups that suffer from a severe deficit, this deficiency is due negatively on the development process, in this work the deficiencies and ways of addressing them were addressed, and the study concluded that the local investment is not well exploited in Algeria, especially Oued Souf.

keyword: Domestic investment; regional groups; financial deficit; local economies; agricultural investment; self-financing.

JEL classification code :*O13.Q13.*

المؤلف المرسل: صحراوي العيد، **الايميل:** laidsahraoui85@gmail.com

مقدمة:

لم يعد دور الجماعات الإقليمية في دول العالم، وخاصة الجزائر مقتصرا على أداء الخدمات والمرافق الإدارية فقط، وإنما تطور هذا الدور وأصبح مضطلعا كذلك بمهمة المبادرة الفعلية لدعم إنعاش الاقتصاد المحلي، بحيث توسع دور الهيئات الإقليمية ليصبح لها علاقة بالمجال الاقتصادي، فالمجلس المحلي يقوم بإنجاز البنى التحتية المشجعة للاستثمار وتخصيص المناطق للاستثمار والأنشطة الاقتصادية، بحيث يتوقف نجاح الجماعات الإقليمية في تدخلاتها الاقتصادية على وجود آليات جديدة للتخطيط والتسيير وذلك لإعداد المخطط التنموي المحلي(رابحي و عكوش، 2015، صفحة 106).ولأجل ذلك لابد لها أن تستقل عن السلطة المركزية، ويجب أن تمتلك وسائل مالية ذاتية لدعم التنمية، والتي من بينها الاستثمار المحلي وخاصة الفلاحي، لذلك فإشكالية هذا المقال تتجسد في:

ما هو واقع المالية المحلية في الجزائر؟ وكيف يكون للاستثمار المحلي دور في تطوير التنمية المحلية؟ وكيف يساهم في القضاء على العجز المالي للجماعات المحلية التي لها مؤهلات استثمار فلاحي مثل ولاية الوادي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سيتم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي وفي بعض الأحيان المنهج المقارن، وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: العجز المالي للجماعات الإقليمية في الجزائر

المطلب الأول: موارد مالية شحيحة وغير كافية

المطلب الثاني: الانعكاس السلبي للعجز المالي على التنمية المحلية

المبحث الثاني: الاستثمار الفلاحي المحلي كوسيلة للتمويل الذاتي وواقع ذلك وآفاقه في ولاية الوادي

المطلب الأول: الإستثمار المحلي الفلاحي

المطلب الثاني: الواقع والأفاق في ولاية الوادي

المبحث الأول: العجز المالي للجماعات الإقليمية في الجزائر

حتى تمارس الجماعات الإقليمية دورها ومهمتها الإنسانية والخدماتية على أكمل وجه، يجب أن تكون لها موارد مالية كافية، أي يجب على الجماعات الإقليمية أن لا تعاني من أي عجز أو تبعية لغيرها في المجال المالي، حتى تقوم بدورها على أكمل وجه(سالمي و حاقة، 2017، صفحة 195)، لكن الواقع أثبت أن الجماعات الإقليمية في الجزائر تعاني من عجز مالي فادح وهو ما سنتطرق له في أول مطلب في هذا المبحث، أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى انعكاس ذلك على التنمية المحلية.

المطلب الأول: موارد مالية شحيحة وغير كافية

إن من أكبر المشكلات التي تعاني منها الجماعات المحلية في الجزائر هو عدم تجانس الموارد مع الأعباء الموكلة لها، خاصة عبء النهوض بواقع التنمية المحلية التي بدونها لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة، حيث أفرز مشكل اللاتجانس بين الإيرادات والنفقات لهذه الجماعات إلى جانب عدم مطالبة مهام المرفق العمومي (سالمي و حاقة، 2017، صفحة 186)، ولقد درج الفقه على إعتبار أن لا وجود لأي استقلال مالي لأي جماعة إقليمية إلا إذا كان لديها موارد مالية كافية وذاتية للقيام بنفقاتها على أكمل وأحسن وجه ودون أي عجز، وأن تكون لها كذلك حرية ضبط مواردها ونفقاتها.(اولاد الحاج، 2017/ 2016، صفحة 63).

ويمثل غياب الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر أهم حاجز للتنمية المحلية، وذلك ما يؤدي بطبيعة الحال للتوتر بأنواعه داخل البلاد، ولقد نظرت السلطات المركزية الجزائرية لهذا الموضوع بشيء من اللامبالاة والتهميش، بالرغم من النص الصريح

للمشرع المحلي الجزائري على أن الجماعات الإقليمية مستقلة ماليا عن السلطة المركزية.(اولاد الحاج، 2017/ 2016، صفحة 63).

إن ضعف مالية الجماعات الإقليمية يؤثر على سلطة اتخاذ القرارات، التي تظل رهينة للسلطة المركزية من خلال تدخلها في قرارات السلطة المحلية، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تحمل صلاحيات جديدة، فأغلب الجماعات الإقليمية تعاني من عجز مالي رهيب.(القانون 11 / 10، 2011)(القانون 12 / 7، 2012).حيث تعاني الجماعات الإقليمية من ضعف حاد في الاكتفاء الذاتي من الموارد المالية، التي تمكنها من تلبية حاجيات مواطنيها دون مساعدة السلطة المركزية، لكن الواقع أبرز أن أغلب البلديات في الجزائر غالبا ما تلجأ إلى السلطة المركزية لتغطية نفقاتها الخاصة وتمويل المشاريع البسيطة خاصة المتعلقة بالبنى التحتية، وهو ما يجعل الجماعات المحلية في تبعية مطلقة للسلطة المركزية مما يجعل عملية التنمية المحلية رهينة لهذه الأخيرة التي لا تهتم بتحقيقها من عدمه كإهتمامها بالوحدة الوطنية، ولو كان ذلك على حساب الإطار المعيشي للمواطن(يونس، 2018 / 2017، صفحة 78)، ويتأكد الضعف المالي للجماعات الإقليمية من خلال ضعف ميزانيتها مما يجعلها غير متلائمة مع الحجم الهائل للمهام الموكلة للجماعات الإقليمية، مما يؤثر على العجلة التنموية بشكل جد سلبي (يونس، 2018 / 2017، صفحة 78)، ووفقا لذلك يبقى العجز المالي الدائم هو السنة التي تعاني منها الجماعات الإقليمية التي تبقى تابعة للسلطة المركزية، حيث بلغت ميزانية الجماعات الإقليمية في هولندا 30%،والمغرب 11%،وتركيا 33%، وفي بعض بلدان أوروبا الشمالية 50%(يونس، 2018 / 2017، صفحة 78).

إن استقلال الجماعة الإقليمية يعطي أعضائها قدرا كبيرا من الحرية حتى تؤدي أعمالها بذاتها على أفضلوأكمل وجه، لكن المفهوم الغير صحيح هو أن هذا الاستقلال يتعلق فقط بالمجال التنفيذي، وذلك على أساس أن السيادة الوطنية غير قابلة للتجزئة (يونس، 2018 / 2017، صفحة 78)،لكن لا يقتصر إستقلال الجماعات المحلية الإستقلال الكلي وإنما إستقلال مالي وإداري وتبقى طبعا جزءا لا يتجزأ من الدولة، وفي نفس الوقت يقل عبئها عن السلطة المركزية، بل بالعكس تصبح مصدر تمويل إحتياطي لهذه الأخيرة، حيث يعتبر عنصر الإستقلال هدفا ووسيلة للجماعة الإقليمية، لأنه بواسطته يتحقق وجود الهيئة نفسها وهناك إختلاف فقهي في القانون الإداري حول الوسائل الجديرة بتحقيق هذا الإستقلال من حيث النوعية والفعالية، فأهم هذه الوسائل إلى جانب التشريع والإنتخاب نجد المالية المحلية التي بدونها لا وجود لأي إستقلال حتى وإن نص عليه التشريع أو بوجود أعضاء مسيرين منتخبين على رأسهم رئيس APWأو APC.(الصدوق، 1988، صفحة 19).

رغم تبني بلادنا الجزائر مبدأ حرية التسيير الإداري والمالي من خلال مشروع تحديث الميزانية العامة (MBS)، وذلك لدرء عيوب النظام القائم لإضفاء نظرة ليبرالية في الإدارة الحديثة للجماعات الإقليمية في مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وبهذا الشكل يتم الإنطلاق بتحديد الغايات والأهداف الإستراتيجية المحددة بوضوح وتعبئة كافة الموارد المختلفة لتنفيذ الأنشطة تنفيذا فعليا مع متابعة وتقييم النتائج ماديا (الصدوق، 1988، صفحة 20).حيث تعرف المالية المحلية في الجزائر سواء حاضرا أم ماضيا وخاصة في فترة التسعينات إلى بداية الألفية تقدما متفاوتا في نسبة الصلاحيات الموكلة إليها، مما جعل الجماعات الإقليمية في حالة مواجهة شديدة مع صعوبات جمة في تمويل نفقاتها ومواكبة التحديات التي فرضتها الفترة الراهنة(سالمي و حاقة، 2017، صفحة 195)، حيث تشير أغلب الدراسات وخاصة الصادرة عن الجهات الرسمية منها كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي

ومجلس الأمة الجزائري إن هذه الجماعات الإقليمية لا تتوفر على الإمكانات المالية الضرورية لمواجهة نفقاتها والتي من أهمها نفقات التسيير، مما يجعلها في عجز دائم وفي حاجة ماسة للتمويل الخارجي، وأبرزه ما تقدمه السلطة المركزية بطبيعة الحال، هذه الأخيرة التي هي كذلك تحت سطوة الظرفية بحيث يرى بعض الخبراء أن السلطة المركزية في الجزائر إذا كانت في حالة مالية ميسورة تقوم بالإسراف، وإذا كانت في حالة صعبة تمارس سياسة التقشف، وهذا راجع إلى سلبية الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على مورد واحد هو النفط.

تعتبر أغلب الجماعات الإقليمية في الجزائر عاجزة وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها خاصة التنموية منها، ويظهر ذلك جليا في البلديات وخاصة بلديات الجنوب، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى العجز المالي (السيري، 2015 – 2016، صفحة 99)، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تعاني من تخلف رهيب في مستويات الإستثمار المحلي، وذلك في إطار المخططات المختلفة أو بالنظر إلى تونس الجارة الصغيرة نجد أن الأمر يكاد يكون متماثلا في دول المغرب العربي بإستثناء المغرب، فتونس تمثل فيها الإستثمارات المنجزة في إطار المخطط الإستثماري البلدي بنسبة 2.6 % من مجموع الإستثمارات السنوية للدولة، بالطبع يؤدي ذلك بالضرورة إلى عدم النهوض بالمستوى المعيشي للسكان وعدم ضمان جودة الخدمات وإلى جانب فقدان الجماعة الإقليمية إلى مورد مالي محلي مهم جدا وهو الإستثمار(السيري، 2015 – 2016، صفحة 101).كما تشير الأرقام الرسمية المختلفة تراجعا هائلا لنفقات الإستثمار مقابل إرتفاع نفقات التسيير« وإستقرار على مستوى مصلحة الدين نتيجة إعادة جدولة ديون البلدية ودعم البلديات التي تمر بصعوبات مالية في توفير التمويل الذاتي أو التي أصبحت غير قادرة على الإستدانة».(السيري، 2015 – 2016، صفحة 101).

إن هذا الوضع المالي المتردي لشريان الاقتصاد والتنمية وهي الجماعة المحلية وخاصة القاعدية منها (البلدية)، يستدعي من السلطة المركزية بإعتبارها المتحمل لهذا العبء في النهاية وذلك بإلغاء الديون التي على ذمة هذه الجماعات ومساعدتها على تسيير شؤونها بتطهير الوضع المالي الخاص بها، حيث يبلغ حجم تراجع إستثمارات البلدية في تونس 7.4سنويا (السيري، 2015 - 2016، صفحة 102).

إلى جانب الركيزة الأساسية في هذا الأمر وهو دعم الإستثمار المحلي حسب طبيعة المنطقة، إن كانت المنطقة صناعية يتوجب دعم الصناعة، وإن كانت المنطقة سياحية يتوجب دعم السياحة، وإن كانت طاقوية يتوجب دعم الطاقة التقليدية المتجددة (الشمسية الخاصة) وإن كانت المنطقة فلاحية عليهم بدعم الإستثمار المحلي الفلاحي، وما أكثر هذه المناطق في الجزائر وما أكثر تنوعها.

لكن الوعي بمعضلة العجز المالي المحلي وخطورته على التنمية والاقتصاد يتحتم تأهيل الجماعات الإقليمية من خلال مراجعة إطارها المؤسساتي، وتعزيز وتطوير مواردها البشرية خاصة صانعة القرار منها وإشعارها بضرورة تحمل المسؤولية حتى تسعى هذه الجماعات بصفة جدية وواضحة ومنهجية مدروسة لتحسين مواردها الذاتية والنظر إلى الإستثمار المحلي كجزء لا غنى عنه من أجل حل هذه المشكلة.(الصغير، 2006 / 2005، صفحة 221).

المطلب الثاني:الإنعكاس السلبي للعجز المالي المحلي على التنمية المحلية

إن مالية الجماعات المحلية وعملية التنمية الصحيحة والمبنية على قواعد صلبة لها علاقة وطيدة، بحيث لا يمكن فصل موضوع المالية المحلية عن العملية التنموية، لذلك سيتم التطرق في هذا العنصر إلى ماهية التنمية المحلية، ثم علاقة التمويل بالتنمية وأخيرا إلى التأثير السلبي لواقع المالية المحلية على عملية التنمية في نفس المستوى.

أولا: ماهية التنمية المحلية

سيتم من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية وخصائصها.

1. مفهوم التنمية المحلية

إن الهدف الأساسي للتنمية المحلية هو معرفة المناطق الأكثر تخلفا في الأقاليم المختلفة للدولة، والبحث عن السبل والوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية من أجل تطويرها وإخراجها من دائرة التخلف إلى تحسين الإطار العام لمعيشة المواطن المحلي الموجود في هذه المناطق في جميع مجالات حياته من تعليم وصحة وبيئة وثقافة وترفيه ومواصلات... الخ.(الصغير، 2006 / 2005، صفحة 221).ومن هنا فإن التنمية المحلية تنطبق وتلتقي مع مفهوم نظيرتها للتنمية الريفية التي هي عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف،وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء زراعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الإتصال والإسكان.(عبد اللاوي، 2011 / 2010، صفحة 53).

فالتنمية المحلية في تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي تكون بتنفيذ جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، بحيث تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال في مجال التصميم وإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية.(عبد اللاوي، 2011 / 2010، صفحة 53).وترتكز عملية التنمية على عنصر المشاركة الشعبية،والتي يجب أن تتدخل لأنها أدرى بما يحسن مستوى معيشة الأهالي ونوعية الحياة التي يعيشونها،وذلك لا يمكن أن يكون إلا بالمبادرة الذاتية، لأن أهل المجتمع المحلي هم أدرى بإنشغالهم والتعبير عن إحتياجاتهم دون نسيان مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة(عبد اللاوي، 2011 / 2010، صفحة 54)،إن التنمية

المحلية لها علاقة بالاقتصاد من خلال تنمية الاقتصاد المحلي بالاعتماد على إنتاجية تجديد الثروات وفاعلية التسيير المحلي بالإعتماد على تأطير ذي نوعية مع مخططات تكوين توجه حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبة مسبقا بتحديد والتزام، ومن خلال هذا يتضح أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة تتحكم فيه عناصر هامة تتمثل في ضرورة وجود برنامج مخطط من طرف الجماعات الإقليمية من أجل إنجاز مشاريع تنموية محلية.(بوسنينة، 2017، صفحة 1145).

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج أن التنمية المحلية هي الانتقال كما وكيفا بالمواطن المحلي من وضعية إلى وضعية أخرى أفضل منها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والبيئية والإدارية والتربوية والصحية والتكنولوجية، وبالتالي فالتنمية المحلية هي تغيير وتطور إيجابي للمجتمع المحلي من حالة إلى حالة أفضل منها.(بوسنينة، 2017، صفحة 1145).

2. خصائص التنمية المحلية

إن للتنمية المحلية مجموعة من الخصائص أهمها وأبرزها ما سيتم ذكره في هذا المقال كالتالي:

- إنهاعملية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن بوعي وهادفة وبعيدة كل البعدعن العشوائية والظرفية أو العرضية؛
- إن التنمية المحلية تعد عملية تفاعل ديناميكي مستمر، ومتجدد إذ أنها تقتضي حركة مستمرة ومنسجمة في كل القطاعات بغية إتباع الحاجات والمطالب المتجددة؛
- تتطلب عملية التنمية المحلية الإرادة والوعي الجماعي الشعبي، وهي إرادة التفكير في وسائل وطرق للتخلص من التخلف، وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والمسؤولية، وفيه

الرغبة في التخلص من مسبباته والبحث عن أسباب الرقي والتقدم والإزدهار، وذلك من قبل المجتمع المحلي ككل والوطن؛(لعور، 2012 / 2013، صفحة 80).

- التنمية المحلية عملية مجتمعية تساهم فيها كل فئات وأطباق المجتمع خاصة المجتمع المحلي منه، وهنا يبرز الدور المهم للديمقراطية التشاركية؛
- هي بناء قاعدة وإيجاد طاقات منتجة ذاتية مستقلة تكون محلية محضة؛
- التنمية المحلية هي عملية هادفة وليست حالة عارضة، وبالتالي يجب أن تكون باستمرارية ومسايرة لاحتياجات المجتمع المتزايدة؛(بوسنينة، 2017، صفحة 1145).
- التنمية مصطلح معقد لا يخضع إلى تعريف أو مدلول دقيق، لأنها ليست مجرد تحسين الإطار المعيشي للسكان أو الساكنة ولكنها كفاءة وقدرة على التغيير والنمو والتطور، لذلك فأهداف التنمية المحلية تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن التحقيق؛
- أن التنمية المحلية هدف مستمر وتزداد ضرورته والحاجة إليه باستمرار؛(لعور، 2012 / 2013، صفحة 80).
- التنمية المحلية إلى جانب قوتها العملية هي كذلك منهج وبرامج وحركة.(خنفري، التمويل التنمية المحلية في الجزائر ، واقع وآفاق، 2010 /2011، صفحة 9)

ثانيا: علاقة التمويل المحلي بالتنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية بجميع مشاريعها ومجالاتها المتنوعة بالتركيز أساسا على أموال الجماعات الإقليمية، ومدى نجاح هذه الأخيرة في توفير القدرات المالية الكافية والذاتية من أجل أداء واجبها والنهوض بالأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها الكثيرة، ومن بينها وأهمها التنمية المحلية على أكمل وأفضل وجه(خنفري،

التمويل التنمية المحلية في الجزائر ، واقع وآفاق، 2010 /2011، الصفحات 10-11)حتى تتمكن الإدارة المحلية من الوصول إلى النجاح في تحقيق تنمية محلية حقيقية وناجحة وفعالة تستأثر بجميع خصائص التنمية الحقيقية خاصة الاستمرارية والعملياتية، يجب أن تمتلك مالية محلية تشتمل على موارد مالية ذاتية تستطيع بها أن تغطي النفقات المنجزة على الصلاحيات المخولة لها.(خنفري، التمويل التنمية المحلية في الجزائر ، واقع وآفاق، 2010 /2011، صفحة 28).حيث تكتسي الأموال المحلية الذاتية للجماعات الإقليمية أهمية بالغة في كونها الأقدر على الاهتمام بحاجات المواطنين، وذلك بحل مشاكلهم والاستجابة لانشغالاتهم ومطالبهم التنموية على يد من هم أعلم بطبيعة المنطقة، ويعرفون الوسائل ولأنجح والأقل تكلفة بحل هذه المشاكل.(قديد، 2010/ 2011، صفحة 47).

لا تعتبر المالية العامة المحلية محرك للتنمية الاقتصادية وتهيئة الأقاليم إذ نجد أن فكرة التنمية الاقتصادية مرتبطة بشكل كبير بتهيئة الأقاليم، فالأولى من اهتمامات المالية العامة للدولة والثانية من اهتمامات المالية العامة المحلية (قديد، 2010/ 2011، صفحة 62)، يمكن القول أن التمويل المحلي يعتبر الركيزة الأساسية والعمادة الحقيقية لتتخذ الإدارة المحلية بناءا عليها قراراتها المتعلقة بالشأن المحلي، إذن فهناك علاقة طردية بين درجة الإستقلالية المحلية في إتخاذ تلك القرارات وبين توافر المورد المالي الذاتي للجماعات الإقليمية من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية المحلية.(قديد، 2010/ 2011، صفحة 63).

ثالثا: الأثر السلبي للعجز على عملية التنمية المحلية

إن اللامركزية أو الحكم المحلي يعتبر من ركائز التنمية المحلية وحيث إستقلال الجماعات المحلية له علاقة وطيدة بمدى إستقلالية هذه الأخيرة وحريتها في تسيير شؤونها المحلية، وهذا بالطبع يتوقف على مدى القدرة والإستقلال المالي لهذه الجماعات بمعنى توفر موارد محلية خاصة لتمويل مشاريع التنمية المحلية، بحيث تصبح الجماعات المحلية غير

تابعة للسلطة المركزية في الجانب المالي أي يجب أن تكون لها ماليتها الذاتية.(خنفري، تحويل التنمية المحلية في الجزائر ، واقع وآفاق، 2011 / 2010، صفحة 32).

يعتبر واقع التسيير المحلي في الجزائر على الدولة أو السلطة المركزية والدولة تتمتع بالدور الرئيسي في إعداد السياسات التنموية الوطنية والمحلية، أما الجماعات المحلية (الإقليمية).فهي تستأثر فقط بالدور الثانوي والصغير جدا في تنفيذ هذه السياسات التي أثبت الواقع المحلي الجزائري فشلها الذريع، وذلك راجع للعجز المالي للجماعات المحلية وعدم قدرتها على النهوض بتنمية أقاليمها وتبعيتها المالية للسلطة المركزية، وهذا بطبيعة الحال يعود دائما بالسلب على التنمية المحلية.(سلاوي، 2012 / 2011، صفحة 4).

لذلك فإنه لنجاح أي عملية تنموية محلية يجب توفر عدة شروط أهمها:

1. وجود مجلس محلي ذو كفاءة وخبرة؛
2. وجود شراكة مع كل قطاع في هذا المجتمع خاصة القطاع الخاص؛
3. وجود مناخ ملائم توجد فيه متطلبات الحكم الراشد في التسيير ؛
4. والجانب الأخير الذي يعد الركيزة لكل الشروط السابقة وهو توفير تمويل محلي أو مالية ذاتية محلية مستقلة ومستدامة لنهوض الجماعات الإقليمية بالتنمية داخل إقليمها.(سلاوي، 2012 / 2011، صفحة 6).

إذن من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن التمويل المحلي هو الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، لأن هناك علاقة وطردية بين درجة إستقلالية هذه الجماعات الإقليمية وإتخاذ القرارات بعيدا عن تأثير السلطة أو الإدارة المركزية، وبين تزايد الموارد المالية الذاتية لهذه الجماعات من أجل تحقيق عملية التنمية المحلية على أكمل وجه أي أن نجاح الجماعات الإقليمية وتحقيق المزيد من التنمية المحلية مرهون بمدى قدرة هذه

الأخيرة على تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المتاحة بصفة محلية وخاصة الموارد المالية الذاتية بل إن تدعيم الإدارة المحلية وزيادة قدرتها وتعميق فلسفة وجودها يتوفر على مقدار ما يتوفر لها من موارد مالية متاحة.(سلاوي، 2012 / 2011، صفحة 14).

ومن أهم ما يمكن به للجماعات الإقليمية أن توفر موارد مالية مهمة جدا تغنيها عن السلطة المركزية، بل بالعكس قد تجعلها دائما لهذه الأخيرة في إطار التنمية الشاملة، نجد الإستثمار المحلي والجزائر من بين دول العالم التي تتوفر على جميع إمكانيات الاستثمار المحلي بأنواعه الصناعي والسياحي والفلاحي، ويعتبر هذا الأخير بديلا ممتازا وثروة عظيمة كامنة للجماعات الإقليمية لو تحسن هذه الأخيرة إستغلاله على أكمل وأحكم وأرشد وجه، وهو ما سنتطرق له في هذا المقال في المبحث الثاني.(سلاوي، 2012 / 2011، صفحة 17).

المبحث الثاني: الإستثمار الفلاحي المحلي كوسيلة للتمويل الذاتي وواقع ذلك وآفاقه في ولاية الوادي

يعتبر الإستثمار المحلي، وخاصة الفلاحي خيارا لا غنى عنه إذا كانت الجماعات الإقليمية في الجزائر تريد أن تتخلص من الفقر والعجز المالي المستمر وأثره الكارثي على التنمية فيها، والتقليل من الإعتماد على الريع البترولي، وآثاره الوخيمة على الجميع، والسلطة المركزية التي لم تجد حلا بعد تهاوي أسعار البترول إلا التقشف وطبع النقود، والجماعات الإقليمية التي وجدت في النهاية حكومة جمعت ممثليها من ولاة وأمياء سنة 2015 وأمرتهم بالبحث عن سبل التمويل المحلي.

وبالرغم من أن الخبراء يرون بأن هذا التوجه ظرفي، ففي حالة رجوع أسعار البترول قد تعود السلطة المركزية إلى تمويل الجماعات الإقليمية، لكن بالرجوع إلى قوانين الجماعات المحلية خاصة القانون 10/11 المتعلق بالبلدية (القانون 11 / 10، 2011)، والقانون 12 / 07 المتعلق بالولاية (القانون 12 / 7، 2012)نجد هذه القوانين تنص على إمكانية هذه

الجماعات الإقليمية في ممارسة الإستثمار المحلى بأنواعه، إذن سنتعرض لهذا الأخير في المطلب الأول من هذا المبحث، أما في آخر مطلب في هذا المقال سنتعرض للإستثمار الفلاحي في ولاية جنوبية مهمة جدا تزخر الثروات ونهضة زراعية هائلة جدا من طرف سكان بلدياتها ومبادراتهم الشخصية واقعا وآفاقا.

المطلب الأول: الإستثمار المحلي الفلاحي

سنتعرض في هذا المطلب إلى الأساس القانوني للإستثمار المحلي الفلاحي في الجزائر وأخيرا إلى واقع الإستثمار المحلي في الجزائر، الذي بطبيعة الحال يمتاز بالسلبية ولكن دورنا في هذا المقال هو أن نحاول تسليط الضوء على الخلل في هذا المجال.

أولا: الأساس القانوني للإستثمار المحلي في الجزائر

سنحاول أن نكتفي في هذا المقال بذكر قانون الجماعات الإقليميةوهنا قانون البلدية والولاية دون التطرق إلى قانون الإستثمار في الجزائر الذي يعتبر أشمل من موضوعنا في هذا المقال وهو الإستثمار المحلي الذي له علاقة وطيدة بقانون الجماعات المحلية.

1. الأساس القانوني للإستثمار في قانون الولاية

بالرجوع إلى القانون 07/12 المتعلق بالولاية نجد المادة 33 (القانون 12 / 7، 2012) التي تحدثت عن اللجان التي يمكن أن يشكلها (APW) في إطار إختصاصه وخاصة لجنة الاقتصاد والمالية ولجنة الري والفلاحة والغابات والصيد السياحة، حيث يعتبر إشارة صريحة وواضحة من المشرع الولائي عن الإستثمار الفلاحي والمحلي.

أما عن المادة 77 من نفس القانون(القانون 12 / 7، 2012)،فقد نصت على الإختصاصات التي يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يتداول بشأنها، والتي سنذكر منها ما يعنينا في هذا الموضوع وهي: الفلاحة والري والغابات، التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، ترقية المؤهلات النوعية المحلية أيضا المادة 75 الفقرة 2 من نفس القانون التي نصت: "كما يمكنه طبقا للتشريع المعمول به في مجال ترقية الإستثمار، تشجيع كل مبادرة ترمي إلى تفعيل التنمية المنسجمة والمتوازنة إقليميا"، إذن هذه الفقرة من المادة 75 تنص صراحة على دور المجلس الشعبي الولائي في تشجيع الإستثمار والتنمية المحلية كإشارة من المشرع على ضرورة التفات الولاية لعنصر الإستثمار.

2. الأساس القانوني للإستثمار في قانون البلدية

بالنظر إلى المادة 31 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية (القانون 11 / 10، 2011)نجد هذه المادة تحدثت عن اللجان التي يمكن للمجلس الشعبي البلدي والتي أولها الاقتصاد والمالية والاستثمار، حيث لا ندري هل قصد المشرع في ترتيب الأول هذه اللجنة لأهميتها ولوعيه التام بضرورة الاقتصاد والمالية والإستثمار المحلي في الجماعات الإقليمية أمأنه وضعها هكذا دون أي خلفية، كذلك وجدت في رابع ترتيب اللجان التي نصت عنها هذه المادة لجنة الري والفلاحة والصيد البحري، أيضا بالرجوع إلى المواد من 108 إلى 112 من نفس القانون والتي نصت على التوالي كماهي:

- المادة 108 « يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات عملية تهيئة الأقاليم في التنمية المستدامة طبقا للتنظيم والتشريع المعمول بهما »؛
- المادة 109 « تخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة»؛
- المادة 110 « يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية»؛

- المادة 111«لا يبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحضير وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي، لهذا الغرض يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الإستثمار وترقيته»؛
- المادة 112 « تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الإستغلال الأفضل لها».

المطلب الثاني: واقع الإستثمار المحلي في ولاية الوادي

من خلال ما لاحظناه سابقا من عرض الأساس القانوني للإستثمار المحلى، نجد أن القانون يمنح الجماعات الإقليمية حق اتخاذ كل مبادرة من شأنها المساهمة في تنشيط الحياة الاقتصادية المحلية، وذلك بتشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم الزراعية والفلاحية ولها أن تخصص مبلغا إستثماريا تودعه لدى صناديق المساهمة التابعة لهذه الجماعات وفقا للقانون، ولها الحق في إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي من أجل تسيير مصالحها والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية (القانون 11 / 10، 2011)، لكن الواقع أثبت ولا يزال يثبت الركود التام لهذه الجماعات في أي مبادرة إستثمارية من شأنها دعم الإستثمار المحلي، وبإتخاذ ولاية الوادي كنموذج فلاحي حيث تشهد نهضة فلاحية ممتازة منذ التسعينات، لكن هذه النهضة حققها المواطن الفلاح بإمكانياته الخاصة، دون أي شراكة لولاية الوادي أو أحد البلديات ذات العلاقة، حيث شهدت بلديات الولاية إنتاجا ضخما من مختلف المواد الفلاحية مثل مادة البطاطا، والملاحظ أن المجالس المحلية في هذه البلديات لم تتخذ الخطوات الكفيلة بجعل هذه النهضة في خدمة الاقتصاد المحلي، والملاحظ البسيط للواقع أن هذه البلديات ستستفيد ماليتها نتيجة هذه النهضة الفلاحية التي صنعها الخواص فكان من

الممكن أن يكون لهذه البلديات إستثمارا فلاحيا ممتازا تحقق به موارد مالية ذاتية ضخمة لصالح ميزانياتها، وفي نفس الوقت تحقق به أهدافأخرى أهمها خلق مناصب شغل جديدة وتنشيط السلسلة الاقتصادية في المنطقة، وعلى سبيل المثال يمكن لهذه البلديات أن تستثمر في مجال بناء غرف التبريد وشق المسالك الفلاحية، مع فرض مقابل يدفعه الفلاحون وتشجيع الأنشطة الفلاحية، حيث يصبح الفلاح يشتغل دون خوف ويصرح بما حفره من آبار، وبالتالي يدفع ماعليه كمقابل عن رخص حفر الآبار الفلاحية إلى جانب إمكانية إستثمار البلديات في شراء العتاد الفلاحي وتشغيله عن طريق مؤسسات أو مقاولات لدى الفلاحين، ناهيك عن تشجيع الصناعات التحويلية عن طريق منح إمتيازات متعلقة بالعقار الصناعي ودعم مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل الفلاح يتشجع أكثر ويطور في إنتاجيته كل ذلك يعود بالنفع على مالية الجماعة الإقليمية وعلى التنمية المحلية فيها، لكن الواقع يثبت عدم وجود ذالك لعدة عوامل أهمها:

1. عدم إهتمام الجماعات الإقليمية بجمع الموارد الذاتية لإعتمادها التام عن السلطة المركزية؛
2. عدم الإحساس بمسؤولية التنمية المحلية والمستدامة من طرف المسؤولين على هذه الجماعات، وذلك راجع إلى ضعف الوعي ونقص التكوين لديهم وعدم قدرتهم عن التسيير لأن الصندوق لم يأتي بالرجل المناسب في المكان المناسب؛
3. عدم إحساس هذه الجماعات بضرورة الإستثمار المحلي في النهوض بواقع المالية المحلية وبالتالي التنمية؛
4. ركود الجماعات الضاغطة المختلفة وعدم تسليطها الضوء عن أهمية الإستثمار المحلي من إعلام ومجتمع مدني ومواطن؛
5. عدم تحرك الطبقة المتعلمة والواعية لأخذ المبادرة على الأقل بالتوعية والتحسين.

الخاتمة

أصبحت الإدارة اللامركزية هي الأساس لكل تنمية في البلاد سواء المحلية أو الشاملة أو المستدامة والإستثمار المحلي يعد أحد أهم وسائل دعم التنمية، لذلك حاول الباحث تسليط الضوء عن هذه الموضوع في الجزائر مع بعض التركيز عن الإستثمار الفلاحي ولقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أن الجماعات الإقليمية في الجزائر تعاني من عجز مالي فادح؛
2. أن هذا العجز يعود بالسلب الكبير عن التنمية المحلية؛
3. أن الإستثمار المحلي في الجزائر يعاني من ركود وتخلف كبير؛
4. إن ولاية الوادي الجزائرية تزخر بإمكانيات زراعية هائلة.

ويمكن إقتراح التوصيات التالية:

1. دق جرس الخطر فيما يتعلق بعجز مالية الجماعات المحلية؛
2. البحث عن موارد مالية ذاتية للجماعات الإقليمية عن طريق الإستثمار المحلي؛
3. إستغلال الإمكانيات الفلاحية الموجودة في المناطق الفلاحية كالوادي نموذجا ودعم الإستثمار المحلي فيها من الناحية القانونية بإصدار تشريعات تشجع الإستثمار الفلاحي وضرورة وجود رجال على رأس بلديات ولاية الوادي ومنتجون يكونون قادرين على الإستثمار الفلاحي ويفهمون المجال جيدا؛
4. إشراك الجامعات ومخابر البحث في البحث عن السبل التي تحقق الإستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة في المنطقة خاصة الفلاحية منها.

المراجع

1. لخضر رابحي، و فتحي عكوش. (1 12, 2015). قراءة في أحكام قانوني البلدية والولاية بالجزائر مداخلة مقدمة في أعمال الملتقى الدولي الثالث حول الجماعات المحلية في الدول المغربية في ظل التشريعات الجديد و المنتظرة. الجزائر: جامعة الشهيد حمي لخضر -الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية.

2. محمد الدينوري سالمي، و حنان حاقة. (02 06, 2017). التمويل الذاتي للجماعات المحلية بالجزائر بين تسيير تفويض المرفق العام وضمان أداء الخدمات العمومية. 195. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة.

3. اميرة اولاد الحاج. (2017/ 2016). الرقابة الإدارية والقضائية على الجماعات المحلية على ضوء دستور 27 جانفي 2014. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير المهني في قانون الجماعات المحلية* . سوسة-تونس: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

4. القانون 11 / 10. (22 يونيو, 2011). *قانون البلدية* . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

5. القانون 12 / 7. (21 02, 2012). *قانون الولاية* . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

6. أمينة يونس. (2018 / 2017). اختصاصات الجماعات المحلية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير المهني، قانون الجماعات المحلية . تونس: جامعة سوسة كلية الحقوق.

7. عمر الصدوق. (1988). دروس في الهيئات المحلية المقارنة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

8. عماد السيري. (2015 - 2016). مالية الجماعات المحلية في تونس. *رسالة معدة في اطار متطلبات نيل شهادة الدكتوراه* . تونس: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

9. الزكراوي الصغير. (2006 / 2005). الجباية المحلية و اللامركزية في تونس. اطروحة دكتوراه في القانون العام . تونس: المنار كلية الحقوق والعلوم السياسية.

10. عبد السلام عبد اللاوي. (2011 / 2010). دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر دراسة ميدانية لولايتي مسيلة - برج بوعريريج. مذكرة ماجستير . ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

11. آمال بوسنينة. (2 جوان, 2017). سبل تمويل التنمية المحلية في الجزائر. الجزائر: مجلة العلوم الانسانية.

12. بسمة لعور. (2012 / 2013). التنظيم القانوني للجماعات المحلية و أثره في تحقيق التنمية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير . باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر .

13. خيضر خنفري. (2010/ 2011). التمويل التنمية المحلية في الجزائر ، واقع وآفاق. اطروحة دكتوراه . الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير.

14. خيضر خنفري. (2011 / 2010). تحويل التنمية المحلية في الجزائر ، واقع وآفاق. اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الاقتصادية . الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير فرع التحليل الاقتصادي.

15. ياقوت قديد. (2010/ 2011). الاستقلالية المالية للجماعات الإقليمية دراسة حالة ثلاث سلبيات ثلاث سلبيات. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر . تلمسان، الجزائر: جامعة بكر بلقايد تلمسان كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.
16. يوسف سلاوي. (2012 / 2011). التنمية في اطار الجماعات المحلية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق،فرع الدولة والمؤسسات العمومية . الجزائر: كلية الحقوق.